اقتصاد

«شنغن» تكشف نزيف هجرة التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كشفت أرقام أوردها موقع شنغن نيوز أن التونسيين أنفقوا خلال تسع سنوات ما يزيد عن 135,5 مليون يورو، أي ما يربو على 447 مليون دينار (147 مليون دولار) من أجل الحصول على تأشيرات لدخول منطقة اليورو، خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2023 وقالت البيانات الصادرة في الموقع إن تونس جاءت في المرتبة التاسعة عشرة التي لديها أكبر عدد من طلبات تأشيرة «شنغن» المقدمة خلال سنة 2023، حيث قدم مواطنوها 159 ألفاً و740 طلباً للحصول على التأشيرات، أي ما يمثل 1,55% من مجموع الطلبات المقدمة على مستوى العالم. والعام الماضي كلّف الإنفاق على التأشيرات التونسيين نحو 12,7 مليون يورو، بينما وصل معدل الإهدار بسبب التأشيرات المرفوضة إلى ما يزيد عن 3,1 ملايين يورو.

يقول المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر: إن الإنفاق العالي للتونسيين على طلب التأشيرات بغاية الوصول إلى أوروبا خلال السنوات العشر الماضية يكشف نزيف الهجرة الذي تعيشه البلاد. وأكد بن عمر لـ«العربي الجديد» أن العقد الماضي شهد موجات هجرة غير مسبوقة للكفاءات التونسية التي استقرت في دول الاتحاد الأوروبي بغاية الدراسة أو العمل. وأفاد بأن تحقيق حلم الوصول إلى منطقة اليورو يكلّف التونسيين كثيراً من الأموال التي تذهب للمكاتب المتخصصة في التأشيرات، مقابل نسبة رفض عالية تصل إلى أكثر من 20% من معدل الطلبات المودعة. واعتبر أن الفئات الأكثر هشاشة من طالبي العمل أو عائلات الطلبة الجامعيين تتحمل الكلفة الأكبر في تجهيز ملفات التأشيرات التي تصل في بعض الأحيان إلى نحو 600 دينار، أي ما يعادل 200 دولار. وتشير بيانات موقع شنغن نيوز أنه جرى رفض 38 ألفاً و893 طلب فيزا العام الماضي، ما يقدر بـ24,3% من مجموع الطلبات المودعة. وقال المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إن «التونسيين الذين رفضت ملفات تأشيراتهم خسروا خلال عام واحد ما يزيد عن 10 ملايين دينار» وهو رقم وصفه بـ«المرتفع». خلال السنوات الماضية زادت أزمة التونسيين المرتبطة بالحصول على تأشيرات السفر نحو الوجهات الأوروبية، بسبب طول مدّة تحديد مواعيد إيداع الملفات لدى المكاتب المتخصصة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الرفض غير المبرّر لمئات الملفات الأخرى، الأمر الذي يحدّ من قدرة التونسيين على الانتقال إلى دول الاتحاد الأوروبي.

يأتي التضييق الأوروبي على تأشيرات السفر الممنوحة للتونسيين في إطار ضغوط بلدان شمال المتوسط على بلدان المغرب العربي حتى تقبل بترحيل المهاجرين غير النظاميين إليها، بحسب ما يوضح المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. يقدر رئيس جمعية إرشاد المستهلك، لطفي الرياحي، حجم إنفاق التونسيين على تأشيرات السفر لدول الاتحاد الأوروبي بأكثر من الأرقام المعلنة من قبل موقع شنغن نيوز بـ50%. وقال الرياحي لـ«العربي الجديد» إن أرقام الموقع تتعلق برسوم التأشيرة المحددة بنحو 80 يورو، في المقابل يهدر طالبو التأشيرات أموالاً طائلة في إعداد الملفات وترجمة وثائق رسمية صادرة عن الدوائر الحكومية التونسية. وتابع: «يجني الاتحاد الأوروبي أرباحاً عالية من رفض التأشيرات بينما يتكبد تونسيون الخسائر لتحقيق حلم الهجرة».

انخفاض قيمة صادرات السيارات الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية أمس الخميس، أن قيمة صادرات السيارات لكوريا الجنوبية سجلت 5,4 مليارات دولار في يوليو/ تموز الماضي بانخفاض 9,1% عن نفس الفترة من العام الماضي. وقالت الوزارة إن رقم يوليو لا يزال مرتفعاً على الرغم انخفاض قيمة الصادرات. وبلغت قيمة صادرات السيارات خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام 42,4 مليار دولار بزيادة نسبتها 2% عن نفس الفترة من العام السابق، وتمثل أعلى مستوى لها على الإطلاق لأي أشهر سبعة أولى. وزادت قيمة صادرات قطع غيار السيارات بنسبة 9,5% على أساس سنوي إلى 2,2 مليار دولار في يوليو. ومن جانب آخر، انخفض الإنتاج المحلي للسيارات بمقدر 17,6% على أساس سنوي إلى 290 ألف وحدة في يوليو.

(سيورد فان دير/Getty)

لقطات

الجزائر تشتري قمحاً عبر مناقصة دولية

قال متعاملون أوروبيون أمس الخميس، إنه من المرجح أن يكون الديوان الجزائري المهني للحبوب قد اشترى كمية من القمح الصلد في مناقصة دولية أغلقت أول من أمس. وتشير بعض التقديرات غير المؤكدة من متعاملين إلى شراء كميات كبيرة تشمل مئتي ألف إلى 275 ألف طن من كندا ومئة ألف إلى مئتي ألف طن من مصادر أخرى يُعتقد أنها تشمل تركيا. وطرح ديوان الحبوب المناقصة لشراء كمية اسمية 50 ألف طن للشحن في أربع فترات، أولاها من أول أكتوبر/ تشرين الأول حتى الخامس عشر منه والثانية من 16 أكتوبر حتى 31 منه والثالثة من أول نوفمبر/ تشرين الثاني حتى 15 منه والرابعة من 16 نوفمبر.

مبيعات التجزئة الصينية تتجاوز التوقعات

ارتفعت مبيعات التجزئة في الصين بأكثر من المتوقع في يوليو/ تموز، في حين خالفت بيانات الإنتاج الصناعي التوقعات، بحسب ما أعلنه مكتب الإحصاءات الوطني أمس الخميس.

وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 2,7% في يوليو/ تموز على أساس سنوي، متجاوزة التوقعات بنمو قدره 2,6%، بحسب استطلاعات «رويترز». وباستثناء السيارات، ارتفعت مبيعات التجزئة إلى 3,6% على أساس سنوي في يوليو، من 3% في يونيو/حزيران. وقال بروس بانج، كبير الاقتصاديين ورئيس قسم البحوث لدى «جيه إل إل»، إن إنفاق المستهلكين ساهم في تعويض ضعف الاستثمار في يوليو.

تراجع بورصة البحرين وارتفاع مؤشرات عُمان

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس الخميس على انخفاض؛ بضغط قطاعي المال والمواد الأساسية. ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0,19% إلى مستوى 1937 نقطة. وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 513,596 ألف سهم بقيمة 173,104 ألف دينار. وتراجع قطاع المال مع هبوط سهم بنك البحرين الوطني 0,60%، كما انخفض سهم بيت التمويل الكويتي 0,43%. وهبط قطاع المواد الأساسية مع انخفاض سهم المنيوم البحرين 0,95%. ومن جانب ثان، انهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس، آخر جلسات الأسبوع، مرتفعًا 0,22%، بإقفاله عند مستوى 4693,12 نقطة، رابحًا 10,18 نقطة.

بنك باركليز البريطاني يخطط للانسحاب من السندات الإسرائيلية

لندن ـ **العربي الجديد**

ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن بنك باركليز وضع خططاً للانسحاب من مزادات سندات الحكومة الإسرائيلية في المستقبل، في الوقت الذي يراجع فيه تعرضه لإسرائيل تحت ضغط من نشطاء مؤيدين للفلسطينيين. وعلى نحو منفصل، قام نشطاء بتعطيل بنك لويدز بانكينغ غروب (LLOY.L) «احتجاجاً على تقديم خدمات مالية لشركات دفاعية (حربية) مرتبطة بالعنف في الشرق الأوسط»، وفق «رويترز». وكان بنك باركليز البريطاني، وهو واحد من سبعة بنوك أجنبية تساعد الحكومة الإسرائيلية على بيع ديون جديدة، يستعد لمغادرة السوق في الأسابيع الأخيرة، كجزء من محاولة لتهدئة الانتقادات بشأن علاقاته مع إسرائيل خلال الحرب على غزة، بحسب «فايننشال تايمز». ومساء الثلاثاء الماضي، وبعد مزيد من المناقشات الداخلية، أبلغ بنك باركليز المسؤولين الإسرائيليين بأنه يخطط لمواصلة العمل باعتباره ما يسمى التاجر الرئيسي، حيث يعمل جنباً إلى جنب مع بنوك دولية أخرى، مثل غولدمان ساكس وجيه بي مورغان تشيس ودويتشه بنك. وقال المحاسب العام لإسرائيل يالي روتنبرغ: «نحن نقدّر بيان البنك الذي يؤكد التزامه المستمر تجاه دولة إسرائيل». وقال بنك باركليز إنه «يستعد للرد» على أحدث طلب تقدمت به إسرائيل لتقديم عطاءات على بيع سنداتها المقبلة، والذي من المقرر أن يتم الأسبوع المقبل. وسبق أن باعت إسرائيل ديوناً بمليارات الدولارات للمساعدة في تمويل العجز الحكومي المتزايد الناجم عن العدوان على غزة، بما في ذلك بيع سندات دولية قياسية بقيمة 8 مليارات دولار في مارس/آذار الماضي، وفق الموقع البريطاني. وتعرّض عدد من فروع البنك في مختلف أنحاء المملكة المتحدة للهجوم من قبل المتظاهرين، حيث تم تحطيم النوافذ أو تلطيخها بالطلاء الأحمر، بسبب دعمه للاحتلال. في شهر يونيو/حزيران الماضي، أوقف بنك باركليز الرعاية المخطط لها لعدد من المهرجانات الموسيقية في المملكة المتحدة، بعدما هدد العديد من الفنانين بمقاطعة الفعاليات، وأعلنت حركة المقاطعة «بي دي أس» على موقعها الإلكتروني أنه «كشفت أبحاثنا الجديدة أن بنك باركليز يقدم 6,1 مليارات جنيه إسترليني في القروض والاكتتاب، إلى 9 شركات تستخدم إسرائيل أسلحتها ومكوناتها وتكنولوجيتها العسكرية في هجماتها على الفلسطينيين».

تسخين الجنيه المصري لمصلحة من؟

مصطفى عبد السلام

ليس من مصلحة أحد تسخين ملف الجنيه المصري هذه الأيام بالذات، ونشر شائعات ومزاعم وتكهنات وتوقعات حول قرب تعويمه مجدداً مقابل الدولار، الاستثناء هنا طبعاً لتجار العملة، وبعض تجار الذهب، الساعين إلى عودة الاضطرابات العنيفة لسوق الصرف الأجنبي والسوق السوداء للعملة، وبالتالي تحقيق أرباح سريعة، حتى لو جاء ذلك على حساب ملايين المصريين، وقفزات أسعار السلع الغذائية، وإرباك المشهد الاقتصادي والمالي والمصرفي كاملاً. في تقديري، لا توجد أية مبررات قوية هذه الأيام لتعويم الجنيه للمرة السادسة خلال فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز ثلاث سنوات، وليس صحيحاً أن هناك مطالبات أو ضغوط من صندوق النقد الدولي بإجراء تعويم جديد، المطلوب فقط هي مرونة أكبر لسعر الدولار، وتركه للعرض والطلب، وفق احتياجات السوق، وإبعاد التدخلات الإدارية عن السعر من قبل البنك المركزي، وهو ما يحدث حالياً، فالسعر يتحرك صعوداً وهبوطاً، وفق الاتفاق المبرم بين الحكومة والصندوق.

هناك مؤشرات، إن تحققت على أرض الواقع، يمكن على أساسها التنبؤ بقرب تعويم العملة المحلية، من أبرز تلك المؤشرات سيطرة السوق السوداء على سوق الصرف الأجنبي، وتفاقم أزمة عجز أصول البنوك من النقد الأجنبي، وتراجع الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي وبلوغه مرحلة حرجة بالنسبة لتغطية الواردات والديون، وحدوث إقبال شديد من المدخرين على تخزين الدولار، وتعمق ظاهرة الدولرة التي تعني تخلص المصريين من العملة المحلية لصالح العملة الأميركية، وتوقف البنوك عن تلبية احتياجات المستوردين، ووضع قيود مشددة على استخدام بطاقات الائتمان في الخارج وغيرها. كما أن هروب الأجانب من أدوات الدين الحكومية والبورصة يدفع بسرعة تجاه التعويم، كما جرى في الربع الأول من عام 2022.

لا أحد ينكر استمرار الضغوط الشديدة على العملة المصرية، خاصة من عدة زوايا، أخطرها على الإطلاق ضخامة أعباء الدين الخارجي، وتغلغل الأموال الساخنة داخل شرايين الاقتصاد، وتراجع إيرادات أنشطة حيوية مثل قناة السويس، وضخامة الفجوة التمويلية، وتبعات المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، ولذا فإن الحذر مطلوب، وعلى السلطات الحاكمة اتخاذ خطوات جدية وسريعة حتى لا تضع الجنيه في فوهة التعويم مجدداً، وبعدها لن يجدي الندم، والبداية هي وقف الحصول على قروض خارجية جديدة على الفور، ووقف إساءة استخدام الموارد الدولارية المتاحة، والتفاوض مع الدائنين على تحويل ديونهم إلى استثمارات مباشرة وليس شراء أصول، وهناك فارق كبير بين الأمرين.

مال وناس

مصر: صدمة «الثانوية العامة» تفجر أزمة بطالة المعلمين

تسببت مفاجأة تعديلات الثانوية العامة في صدمة للمعلمين المصريين، يتوقع مراقبون أن تدفع إلى مزيد من البطالة، بعد تهميش عدد من المواد التي تنتمي إلى العلوم الإنسانية في المناهج

القاهرة ـ **عادل صبري**

قبل بدء العام الدراسي الجديد بأسابيع، فاجأت الحكومة 26 مليون طالب بتغيير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة (البكالوريا)، مهمشة عدداً من المواد التي تنتمي إلى العلوم الإنسانية في المناهج. تستهدف الحكومة خفض عدد المواد الدراسية، وإخراج بعضها من قائمة المواد الإجبارية المؤهلة للقبول بالجامعات، والتخلص من صدام مجتمعي حول مشاكل موسمية للثانوية العامة، في اتجاه يراه خبراء للحد من النفقات الموجهة لقطاع التعليم العام، الذي يعاني من تراجع يزيد عن 50% من تعداد الفصول الدراسية والمعلمين الذين تحتاجهم المدارس خلال العام الجاري.

في إعلانه عن خطة إعادة هيكلة المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2024-2025 التي تبدأ 21 سبتمبر/ أيلول المقبل، أكد وزير التعليم المصري محمد عبد اللطيف أنه أجرى حواراً مجتمعياً بشأن خطته مع الخبراء والمعلمين ومديري الإدارات التعليمية ومجالس الأمناء والآباء والمعلمين وأساتذة الإعلام المتخصصين بملف التعليم، مشدداً على أنها حظيت بنسبة قبول كبيرة، لأنها تستهدف التخفيف عن الطلاب والحفاظ على جودة التعليم.

تشمل الخطة إعادة توزيع المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية على طلاب الصفين الأول الثانوي، لتصبح ست مواد بدلاً من عشر مواد، وست مواد بدلاً من ثماني مواد لطلاب الصف الثاني، على أن تشمل خمس مواد فقط بالصف الثالث، بدلاً من سبع مواد، على النفس والجيولوجيا والتربية الدينية خارج المجموع الكلي، كمواد نجاح ورسوب، ودمج مادتي الكيمياء والفيزياء في مادة واحدة، بما يضمن تقليل المواد الإجبارية في المرحلة الثانوية من 32 مادة إلى المستويات السائدة دولياً. تشمل الخطة إعادة توزيع درجات مواد الثانوية العامة المؤهلة للجامعات. أزال الوزير مادة الإحصاء عن طلاب القسم الأدبي، معتبراً أنها غير ذات أهمية لطلاب القسم، في خطوة يراها خبراء متناقضة مع أهمية المادة في تدريب الطلاب على خطوات البحث والتوثيق العلمي. وتستهدف الخطة تخفيض كثافة الطلاب بالفصول، ولتصل إلى 50 طالبا بالفصل الواحد. وأفصح الوزير عن عجز بعدد الفصول يبلغ نحو 250 ألف فصل دراسي، تمثل نحو 50% من عدد الفصول المتاحة بالمدارس الحكومية، التي تبلغ 550 ألف فصل دراسي. تسببت المفاجأة في صدمة، يرى برلمانيون أنها تمت من وراء ظهورهم، ولم تراع القواعد الدستورية التي تستدعي موافقة البرلمان بمجلسيه على تعديل قانون الثانوية العامة، بينما يؤكد خبراء أنها ستدفع إلى مزيد من البطالة بين المعلمين المعينين على درجات وظيفية ثابتة، وتحول دون دخول فئات جديدة من خريجي الجامعات للعمل بقطاع التدريس ممن التحقوا بتخصصات علمية تؤهلهم للعمل بالتدريس خلال السنوات المقبلة.

أزمة جديدة في سوق العمل

يشير خبراء إلى إلقاء الحكومة بأزمة جديدة في سوق العمل، لاهتمامها بخطة تستهدف خفض المواد الدراسية وعدم تشغيل الخريجين، فيما يعاني خريجو المدارس والجامعات من تراجع الطلب على توظيفهم لعدم تناسب مؤهلاتهم العلمية والقدرات المكتسبة من التعليم لحاجة سوق العمل. وكشف وزير التعليم عن توجه الوزارة لاستكمال تعيين 30 ألف معلم، الذين تخطوا اختبارات مسابقة تعيين المدرسين على مدى العامين الماضيين، والتعاقد مع 50 ألف معلم للعمل بنظام «الحصة» بالإدارات التعليمية بالمحافظات، مع الاستعانة بالخريجين الجدد لأداء الخدمة العامة، لمدة عام، بالعمل بالتدريس مجاناً لمن تنطبق عليه شروط الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة. كما أكد الوزير وجود عجز في عدد المعلمين يبلغ 469 ألفا و860 معلما، بما يزيد عن نصف تعداد المعلمين العاملين بالوزارة الذي وصل إلى 843 ألفا و490 معلما. وقرر الوزير زيادة مدة العام الدراسي من 23 أسبوعا إلى 31 أسبوعا، مع زيادة وقت الحصة بمقدار خمس دقائق لتصبح 50 دقيقة، بما يزيد من قدة التدريس بنسبة 33%.

> مخاوف من التوجه الحكومي نحو خصخصة التعليم العام

انتقادات برلمانية

تبدي عضو مجلس النواب مها عبد الناصر دهشتها من طرح الحكومة على لسان وزير التعليم لما سماه خطة «تطوير التعليم» في مؤتمر صحافي، بتأكيده أنه أجرى حولها حواراً مجتمعياً واسعاً، دون أن تعرض تلك الخطة على مجلس النواب أو يرها النواب في اللجان المختصة بداخله. قالت عبد الناصر لـ«العربي الجديد»: بغض النظر عن الحكم على مدى جودة خطة الوزير، إلا أنها جاءت متسرعة وغير مدروسة وسيئة للغاية، وعليه أن يخبر المجتمع كيف أتى بها ومن تحاور معه حولها؟ وأين تم ذلك؟ مؤكدة أن التغيير الشامل لخطط التعليم العام بالدولة لا يجب أن تترك بيد كل وزير يحول الطلاب إلى فئران تجارب. أضافت عبد الناصر: كان الأولى بالوزير الذي أحدث تعديلا في نتائج الثانوية العامة، بعد إقرارها ببيومين، في ظاهرة تحدث لأول مرة في تاريخ البلاد، أن يفكر بوضع خطط عاجلة لوقف الغش في الامتحانات، ومواجهة النقص الحاد في عدد المعلمين والفصول، وأن تدعو الحكومة إلى حوار قومي موسع لوضع خطة طويلة المدى تسمح بإصلاح شامل للتعليم، عبر استراتيجية قومية توحد نظم التعليم المتعددة، يتحول الوزير بها إلى موظف تنفيذي، دون أن يكون له حق تغيير النظام إلا بالعودة للقواعد التي تقر تلك الاستراتيجيات.

الاقتصاد العاجز

كشفت دراسة أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية أخيرا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ووزارتي الصناعة والاتصالات، أن الاقتصاد أصبح عاجزا عن توليد فرص عمل لحاملي الشهادات العليا والمتوسطة، وقدرته على توفير فرص عمل أمام العمالة الفنية، لعدم قدرة الشركات الخاصة والعامة على التوظيف، وتوقف الحكومة عن تعيين الخريجين الجدد. وأكدت الدراسة أن تدهور التعليم أدى إلى تراجع مهارات الخريجين بما يهدر قيمة الشهادات العليا ويدفع أصحاب الأعمال إلى طلب خريجي تعليم عال، لضمان توافر الحد الأدنى من المهارات، مع ثبوت هبوط مستوى التعليم الفني المتوسط، وأن 90% من المتقدمين للوظائف غير مؤهلين لسوق العمل.

تلاعب في مؤشرات البطالة

أثبتت الدراسة تلاعب وزارة القوى العاملة في مؤشرات معدل البطالة، حيث ترصد عدد الباحثين عن العمل مع تجاهلها للمعايير الدولية التي تسجل كل من بلغ 15 عاما حتى 64 عاما في سجل القوى العاملة بالدولة، وفي السياق، حذر خبراء مركز دراسات حلول بديلة التابع للجامعة الأميركية بالقاهرة، من توجه الحكومة نحو «تسليع التعليم الجامعي» وتعميق عدم المساواة وتهديد المجانية، عبر سياسات تنتهجها وزارة التربية والتعليم، بعد إعلان نتيجة امتحانات الثانوية العامة، في ظل توجه حكومي عام لخفض الإنفاق على التعليم العالي وزيادة عدد الأقسام والشعب ذات الرسوم المرتفعة داخل الكليات والجامعات الحكومية، وتقليص الأماكن المجانية المتاحة في نظام التعليم العالي، التي تزيد من عدم المساواة بين أفراد المجتمع وتمنح الفئات ميسورة الدخل فقط القدرة على تحمل تكاليف التعليم.

تراجع مخصصات التعليم

أشار خبراء الاقتصاد والعلوم السياسية بالمركز إلى تراجع مستمر بمخصصات التعليم بالموازنة العامة، حيث بلغت 3,6% من إجمالي النفقات العامة عام 2015/ 2016، لتصل إلى 1,9% بموازنة 2023/ 2024، رغم ارتفاع نسبة الطلاب بالمدارس الحكومية بنسبة 25,5%، وعدد الناجحين بالثانوية العامة بنسبة 23,7% خلال الفترة نفسها. ورصد الخبراء ارتفاعا هائلا بأسعار البرامج الخاصة بالجامعات الحكومية تحرم غير القادرين من دراسة التخصصات المميزة المطلوبة في سوق العمل، وهو ما يقلص فرص الترقي الاجتماعي التي يوفرها التعليم المجاني لأبناء محدودي الدخل، ويخلق فصلا طبقيا بين الطلاب في الكلية الواحدة. ويلفت الخبراء إلى أن سياسات الحكومة في الجامعات الأهلية تعد مظهرا آخر لتراجعها عن دورها في توفير التعليم العالي المجاني، حيث أنفقت نحو 39 مليار جنيه لإنشاء 12 جامعة أهلية من أصل 20 جامعة مستهدفة، في حين أقامت ست جامعات حكومية جديدة فقط خلال الفترة من 2020 إلى 2022، مع سعيها إلى التوسع في «تسليع التعليم» عبر إطلاق مبادرة «أدرس في مصر» لجذب الطلاب العرب والأجانب القادرين على سداد الرسوم بالدولار، بينما تقصي أبناء الطبقة الفقيرة ومتوسطة الدخل وتضيق الفرص المتاحة لهم، ما يحرم البلاد من القدرة على تنمية رأس المال البشري القادر على التطور وتعلم مهارات جديدة تساهم في رفع إنتاجية الفرد في سوق العمل، والتنافسية، وزيادة الدخل والنمو.

تعاني المدارس من عجز في عدد المعلمين يبلغ 469 ألفا و860 معلما (زياد أحمد/Getty)

31,4 مليون عامل

تراجعت نسبة البطالة في سوق العمل المصرية الى 6,5% خلال الربع الثاني 2024، مقارنة مع 6,7% في الربع الاول لنفس العام، حسب بيان صدر امس الخميس عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء الحكومي. وبلغ إجمالي قوة العمل في السوق المصرية العاملون والعاطلون عن العمل)، بنهاية الربع الثاني 31,39 مليون فرد، مقارنة مع 31,1 مليون فرد بالربع الاول 2024، حسب الجهاز. وفي المقابل، شكك مراقبون في هذه الاحصائيات مؤكدين ان نسبة البطالة شهدت ارتفاعا كبيرا على ارض الواقع خاصة بين الشباب مع ركود القطاع الانتاجي والعقاري.

العراق

مقترح قانون يشجع الاستثمارات الزراعية

رحبت لجنة الزراعة في البرلمان العراقي بخطوة طرح مقترح قانون الاستثمار الزراعي، ليكون عاملاً مساعداً في تنمية الاقتصاد بالمشاركة الفاعلة مع باقي القطاعات الوطنية

بغداد ـ **احمد عبد**

طرحت وزارة الزراعة العراقية مقترح قانون للاستثمار الزراعي ومشاريع الإنتاج الحيواني والنباتي لمعالجة المعوقات التي واجهت القطاع في قانون الاستثمار العام. وقال وكيل وزارة الزراعة مهدي سهر، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن القانون الذي اقترحته الوزارة ليس بديلاً عن قانون الاستثمار المعمول به منذ سنة 2006، وإنما يعتبر معالجاً لكل المعوقات التي واجهت قانون الاستثمار العام. ووفقاً للمسؤول العراقي، فإن الاستثمار بالقطاع الزراعي يحتاج إلى دعم كبير لكونه يتمتع بخصوصية، مع التأكيد للدفع باتجاه تبني المستثمرين وتشجيعهم على اقتناء التقنيات الحديثة في الزراعة إذا كانت حيوانية أو نباتية، بالإضافة إلى المشاريع الإنتاجية. وفي وقت سابق، اعلنت الوزارة عن إبرام أكثر من 100 عقد استثماري محلي مع القطاع الخاص، من خلال اهتمام المديريات الزراعية في المحافظات بالبحث عن الفرص الاستثمارية للمساحات الشاغرة بمختلف أنواعها.

خطوة إيجابية

رحبت لجنة الزراعة في البرلمان العراقي بخطوة الوزارة لطرح قانون الاستثمار الزراعي، ليكون عاملاً مهماً ومساعداً في تنمية الاقتصاد بالمشاركة الفاعلة مع باقي القطاعات الوطنية. وقالت نائبة رئيس اللجنة، روزان كوجر، إن للاستثمار الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالواقع الزراعي الذي يعد ثروة وطنية، وانتشاله من المعاناة والدمار الذي لحق به طوال السنوات الماضية.

وبينت كوجر، لـ«العربي الجديد»، أن قانون الاستثمار الزراعي يواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تتمثل بقلة التخصيصات الحكومية، وارتفاع كلف الإنتاج والتصحر والجفاف الذي تسبب بمشاكل كبيرة أصابت هذا القطاع من هجرة الفلاحين وعدم صلاحية الأراضي. وأضافت أن الاستثمار الزراعي يحتاج إلى تعاون جميع القطاعات العاملة في الدولة، ليكون خطوة إيجابية مشجعة للمستثمرين في الزراعة والصناعات الغذائية وإنتاج الثروة الحيوانية والسمكية والأسمدة، وأفادت بأن العراق يمتلك مساحات زراعية خصبة وموارد بشرية وبيئية هائلة يمكن أن تستثمر بالشكل الأمثل من أجل نجاح وديمومة قانون الاستثمار الزراعي، مشددة على أهمية توفير البنية التحتية اللازمة ومشاريع الري وإنشاء السدود وتوسعة المساحات التخزينية للمياه، مع ضرورة استصلاح الأراضي وتوفير الوقود والكهرباء بشكل مستمر.

الشراكة في الاستثمار

شدد المختص في الاقتصاد الزراعي، خطاب الضامن، على أهمية وجود شراكة استثمارية بين القطاعين العام والخاص، لتمثل قطاعاً مختلطاً يدير المشاريع الاستثمارية الزراعية بمختلف مجالاتها. وأوضح الضامن، لـ«العربي الجديد»، أن قانون الاستثمار يواجه تحديات كبيرة، من بينها وجود جهات ضاغطة تعمل على ابتزاز المستثمرين في القطاع الخاص من أجل تحقيق مكاسب مادية أو تحقيقاً لرغبات خارجية.

وبين أن الحكومة تمتلك الصلاحيات القانونية والإمكانيات المادية عن طريق الموازنة الاتحادية المدعومة بإيرادات النفط، مما يمكنها من إنجاح مشاريع الاستثمار الزراعي، إذا ما تحققت الرغبة والإرادة والتخطيط المبني على أسس علمية وعملية واقعية. وأضاف أن من بين الأمور التي تعيق تنفيذ مشاريع قانون الاستثمار الزراعي هي البيروقراطية والإجراءات الإدارية البطيئة التي تحتاج إلى وقت طويل، مشدداً على أهمية أن يكون القانون واقعياً مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التطويرات التي حدثت في بيئة الاستثمار. وأفاد الضامن بأن القانون المقترح يمكن أن يتعارض مع قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، مؤكداً على ضرورة تعديل القانون بما يتناسب مع ملكية الأراضي الزراعية والأراضي المملوكة للدولة والملكية الخاصة.

عراقي بجوار قارب صيد على ضفاف مهجور بسبب نقص المياه (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

الكويت

تفوق الصندوق السيادي رغم الأزمات

مسقط ـ **كريم رمضان**

في وقت يسعى العالم لمواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، تبرز قصة تفوق الصندوق السيادي الكويتي، الذي تصب توقعات البنك الدولي باتجاه وصول أصوله إلى تريليون دولار قريباً.

وترتكز استراتيجية الصندوق على التنويع الاستثماري وتحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر، وتعتمد على استثمارات مدروسة في الأسواق العالمية، وخاصة السوق الأميركية التي تستحوذ على 50% من أصول الصندوق، بحسب بيانات رسمية. وتعكس هذه الاستراتيجية قدرة الكويت على تحويل تحدياتها الداخلية إلى فرص استثمارية تساهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد». ومع توقعات البنك الدولي بأن تصل أصول الصندوق السيادي الكويتي إلى تريليون دولار، وفقاً لتقديرات حديثة نشرها البنك في يوليو/تموز الماضي، يتجه الصندوق نحو لعب دور أكبر في تحقيق استدامة الاقتصاد الكويتي.

ويأتي إطلاق صندوق سيادي جديد باسم «سيادة»، بهدف إدارة الاستثمارات الحكومية المحلية، كتأكيد على التزام الكويت بتعزيز نشاطها الاقتصادي الداخلي وتنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط، ما اعتبره الخبيران خطوة نحو مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً.

وفي تقرير أصدره صندوق النقد الدولي، في يونيو/حزيران الماضي، أشار إلى أن الصندوق السيادي الكويتي يُعتبر من بين الأفضل في العالم، محققاً نمواً سنوياً تجاوز 7% خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

أداء متميز

يؤكد الخبير الاقتصادي، محمد رمضان، لـ «العربي الجديد»، أن استراتيجية الصندوق السيادي الكويتي أثبتت فعاليتها خلال السنوات الأخيرة، حيث يحقق أداءً ممتازاً يُعتبر من بين الأفضل في العالم، مضيفاً أن جدوى استراتيجية الصندوق انعكست إيجابياً على عوائده ونموه إلى مستويات عالية، رغم التحديات التي واجهها، مثل آثار الغزو العراقي في عام 1990. ويوضح رمضان أن الصندوق السيادي الكويتي ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الأول هو «احتياطي الأجيال»، الذي يستثمر بالكامل خارج الكويت ولا يرتبط مباشرة بالاقتصاد المحلي، وأصفاً إياه بأنه «قسم يتبع استراتيجية استثمارية محكمة، وحقق حتى الآن عوائد جيدة ساهمت في نمو الصندوق بشكل ملحوظ». أما القسم الآخر فهو «الاحتياطي العام»، والذي يمتلك بعض الشركات التي تلعب دوراً أساسياً في تلبية احتياجات أساسية لسكان الكويت، مثل شركة المطاحن والمخابز، وشركة المواشي، التي توفر سلعاً معينة بجودة عالية وأسعار مناسبة. ويلفت رمضان إلى أن ممتلكات «الاحتياطي العام» محصورة في قطاعات محددة جداً، وتقتصر على الأساسيات الضرورية فقط، لذا فإن تأثيره على القطاعات الشعبية في الكويت يظل محدوداً.

تقليل المخاطر

يشير الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ «العربي الجديد»، إلى أن الصندوق الكويتي يعد من أقدم الصناديق السيادية في العالم، حيث يتميز بتنوع استراتيجياته الاستثمارية التي تهدف إلى توزيع الأصول وتقليل المخاطر وزيادة العوائد، وتنطوي هذه الاستراتيجيات على استثمار في أصول طويلة الأمد وأخرى ذات عائد سريع، مثل الأسهم والسندات. وتغطي الاستثمارات الكويتية 125 دولة حول العالم، مع تركيز خاص على الاستثمار في شركات عالمية كبرى، وتُعتبر فلسفة تحقيق أفضل عائد باقل المخاطر محور استراتيجيات الصندوق، وهو ما يسعى من خلاله إلى تحسين وزيادة احتياطيات الكويت المالية لتوفير إيرادات بديلة عن النفط، بحسب ما يوضحه عايش. ويضيف الخبير الاقتصادي أن الكويت تخصص جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات لصندوق الأجيال القادمة الذي أنشئ عام 1976، مشيراً إلى أن هذه الاستثمارات تركز بشكل خاص على السوق الأميركية، حيث تستثمر الكويت 50% من أصول الصندوق هناك.

وعن مجالات الاستثمار التي يتبناها الصندوق السيادي الكويتي، يذكر عايش الأسهم والسندات والعقارات والبنية التحتية والشركات مثل مرسيدس، وتكنولوجيا المعلومات والفنادق وشركات النفط والمصارف والموانئ والمطارات وأنظمة الدفع الإلكترونية والطاقة، لافتاً إلى أن هذا التنوع في الاستثمارات يهدف إلى توزيع المخاطر وتقنيص الفرص الاستثمارية لتعظيم العوائد، وهو ما تحقق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

بروفايل

يدفع تعيين الرئيس التنفيذي الجديد، براين نيكول، الكثيرين إلى استحضار المقاطعة التي كانت الشركة هدفاً لها بمعية علامات تجارية غربية أخرى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة. تلك المقاطعة أفضت إلى انخفاض مبيعات الشركة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد دفع ذلك مجموعة الشايع (صاحبة امتياز ستاربكس في الشرق الأوسط) التي يوجد مقرها بالكويت، إلى الإعلان في مارس الماضي عن خفض عدد موظفيها، حيث بررت القرار بـ«الظروف التجارية الصعبة المستمرة على مدى الستة أشهر الماضية»، فرغم سعي ستاربكس إلى النأي بنفسها عن الاتهامات التي تؤاخذ عليها بسبب دعمها لإسرائيل، إلا أن المقاطعة أثرت على نشاطها ومبيعاتها في المنطقة. وينتظر أن يكشف نيكول للمستثمرين في ستاربكس، عن الكيفية التي سيتعاطى بها مع المستهلكين الأميركيين الذين تضررت قدرتهم الشرائية بالتضخم، وطرق مواجهة المنافسة في الصين، ومقاطعة العلامات التجارية الغربية بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، ناهيك بالمفاوضات مع الاتحادات العمالية في الشركة. غير أن مراقبين سيتابعون أكثر الكيفية التي سيتعاطى بها مع موظفي الشركة التي سبق لها أن عمدت في السابق إلى طرد موظفين، علماً أن سجل الرئيس الجديد الخاص بعلاقته المتوترة مع موظفي «تشيبوتلي» سيرفع منسوب القلق لدى أصحاب المريلة الخضراء في ستاربكس.

(رويت هارشانك/Getty)

براين نيكول

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تعاني شركة ستاربكس الأميركية من صعوبات نتيجة تراجع مبيعاتها بسبب حملات المقاطعة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، دفعتها إلى الانفصال بأثر فوري عن رئيسها التنفيذي لاكسمان ناراسيمها، حيث اختير براين نيكول كي يعوضه.

سيتولى نيكول أمر شركة ستاربكس في التاسع من سبتمبر/ أيلول المقبل، قادماً إليها من شركة تشيبوتلي التي تقدم أطعمة مستلهمة من المطبخ المكسيكي. جمع نيكول في شركة تشيبوتلي بين منصب الرئيس التنفيذي والمدير إلى غاية مارس/ آذار 2018، قبل أن يضطلع بمسؤولية إضافية تمثلت في رئاسة مجلس الإدارة اعتباراً من مارس 2020. وفي المرحلة التي سبقت التحاقه بتلك الشركة راكم تجربة كبيرة بين 2015 و2018 في شركة تاكو بيل Taco Bell التي تُعتبر واحدة من أكبر سلاسل المطاعم في العالم، حيث تولى منصب الرئيس التنفيذي.

وقد رقي خريج جامعة ميامي والحاصل على ماجيستر إدارة الأعمال من إحدى جامعات شيكاغو، إلى ذلك المنصب بعدما تولى منذ 2011 في تاكو بيل منصب رئيس التسويق والابتكار. تولى نيكول البالغ من العمر 50 عاماً، والذي تقدر ثروته بما بين 100 و120 مليون دولار، مناصب تنفيذية عديدة في بيتزا هوت بين 2005 و2011، بما في ذلك منصب المدير العام ومدير التسويق، هو الذي قضى عشر سنوات بشركة بروكتر آند غامبل. تلك سيرة مهنية أهلته لأن يُختار من أجل إعادة تلميع صورة شركة ستاربكس، هو الذي سبق له أن تصدى في السابق لعملية معالجة صعوبات واجهتها «تشيبوتلي» التي تضررت صورتها بفعل فضائح غذائية ناجمة عن الإخلال بقواعد السلامة الصحية. وصفت «فوربس» الإعلان عن تعيين نيكول غير المتوقع بأنه كان إيجابياً، فقد ارتفع سهم ستاربكس الثلاثاء الماضي بأكثر من 24%، بينما انخفض سهم «تشيبوتلي» بحوالي 8%. وقد نقلت «واشنطن بوست» عن أستاذ في جامعة ولاية أريزونا يدرس القيادة التنفيذية، منصور جافيدان، قوله إنه منذ تولي نيكول أمر «تشيبوتلي» في عام 2018، تضاعفت إيراداتها وزادت قيمة سهمها بأكثر من 700%، مؤكدا أنه قادر على التنفيذ والتطبيق في بيئة سريعة التغير.

واعتبر مؤسس ستاربكس ورئيسها الشرفي هوارد شولتز، الذي سبق له أن عبر في 2019 عن نيته خوض انتخابات 2020 لمنافسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب كمرشح مستقل، أن نيكول القائد الذي تحتاجه ستاربكس في لحظة حاسمة من تاريخها، مؤكداً تميزه في مجال البيع وخلق القيمة للمساهمين. لاحظ مراقبون ارتفاع سهم الشركة بعدما فقد في الأعوام الخمسة الأخيرة 20% من قيمته. وقد رفع ذلك الضغط عن الشركة، خاصة من قبل «إليوت إنفستمنت مانجمنت» Elliott Investment Management التي تقول إنها اشترت حصة كبيرة في ستاربكس في الأشهر الأخيرة. وقد ألحت شركة إليوت على ضرورة تحسين نتائج الشركة ورفع قيمة سهمها، مقترحة توسيع مجلس إدارتها وتحسين حوكمتها، غير أن الكثير من المراقبين يؤكدون أنه يفترض في الرئيس التنفيذي الجديد معالجة مسألة انخفاض المبيعات في الولايات المتحدة الأميركية والصين.

غير أن تعيين الرئيس التنفيذي الجديد يدفع الكثيرين إلى استحضار المقاطعة التي كانت الشركة هدفاً لها بمعية علامات تجارية غربية أخرى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة. تلك مقاطعة أفضت إلى انخفاض مبيعات الشركة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد دفع ذلك مجموعة الشايع (صاحبة امتياز ستاربكس في الشرق الأوسط) التي يوجد مقرها بالكويت، إلى الإعلان في مارس الماضي عن خفض عدد موظفيها، حيث بررت القرار بـ«الظروف التجارية الصعبة المستمرة على مدى الستة أشهر الماضية»، فرغم سعي ستاربكس إلى النأي بنفسها عن الاتهامات التي تؤاخذ عليها بسبب دعمها لإسرائيل، إلا أن المقاطعة أثرت على نشاطها ومبيعاتها في المنطقة. وينتظر أن يكشف نيكول للمستثمرين في ستاربكس، عن الكيفية التي سيتعاطى بها مع المستهلكين الأميركيين الذين تضررت قدرتهم الشرائية بالتضخم، وطرق مواجهة المنافسة في الصين، ومقاطعة العلامات التجارية الغربية بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، ناهيك بالمفاوضات مع الاتحادات العمالية في الشركة. غير أن مراقبين سيتابعون أكثر الكيفية التي سيتعاطى بها مع موظفي الشركة التي سبق لها أن عمدت في السابق إلى طرد موظفين، علماً أن سجل الرئيس الجديد الخاص بعلاقته المتوترة مع موظفي «تشيبوتلي» سيرفع منسوب القلق لدى أصحاب المريلة الخضراء في ستاربكس.

أخبار

نمو ارباح الشركات المدرجة ببورصة قطر

أعلنت بورصة قطر أمس الخميس، ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 5,51% على أساس سنوي، باستثناء شركة الفالج التعليمية القابضة. ولفتت في بيانها إلى أن الشركات المدرجة سجلت صافي ربح بلغت قيمته 25,72 مليار ريال في النصف الأول من العام الحالي، مقابل 24,38 مليار ريال في الستة أشهر الأولى من 2023.

يشار إلى أنه مُدرج ببورصة قطر 52 شركة، توزع على سبعة قطاعات وهي: البنوك والخدمات المالية، والبضائع، والصناعات، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتأمين.

يُذكر أن أرباح الشركات المدرجة ببورصة قطر ارتفعت خلال الربع الأول من 2024 بنسبة 5,83% على أساس سنوي، لتبلغ 13,1 مليار ريال، مقابل ربح بقيمة 12,3 ملياراً خلال نفس الفترة من 2023.

ارتفاع اصول البنوك السعودية 10,5%

سجلت البنوك السعودية المدرجة في البورصة ارتفاعاً بإجمالي الموجودات (الأصول) بنسبة 10,5% بنهاية الربع الثاني من عام 2024 على أساس سنوي، وبزيادة قيمتها 376,43 مليار ريال (100,38 مليار دولار) عن العام السابق.

وأظهرت إحصائية، تستند لبيانات البنوك على موقع «تداول»، ارتفاع إجمالي الموجودات إلى 3,952 تريليونات ريال (1,054 تريليون دولار) بنهاية الربع الثاني من عام

2024، مقابل 3,576 تريليونات ريال (953,69 مليار دولار) بنهاية الربع ذاته من عام 2023.

وارتفعت أصول جميع البنوك السعودية المدرجة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري على أساس سنوي، كان على رأسها البنك الأهلي السعودي بزيادة نسبتها 9,2%، وبما يعادل 91,9 مليار ريال (24,5 مليار دولار) مقارنة مع العام السابق.

وحل مصرف الراجحي في المرتبة الثانية بأصول بلغت 866,96 مليار ريال (231,19 مليار دولار). مقابل 783,93 مليار ريال (209,05 مليارات دولار) في نهاية الربع الثاني من عام 2023. لتزيد أصوله بنسبة 10,6% وبما يعادل 83,03 مليار ريال (22,14 مليار دولار).

الأردن: آليات لتمويل مشاريع النقل الجماعي

بحث وزراء الأشغال العامة والإسكان ماهر أبو السمن، والنقل وسام التهتموني، والبيئة معاوية الردايدة، والتخطيط والتعاون الدولي زينة طوقان، وأمين عمّان يوسف الشواربة، سبل وآليات توفير التمويل لمشاريع النقل الجماعي داخل العاصمة الأردنية عمّان وخارجها.

وحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، اطلع الوزراء وأمين عمّان خلال اجتماع عقد في وزارة النقل أمس الخميس، على عرض مفصل لمراحل مشاريع النقل الجماعي، سواء المنجز منها أو الجاري إنشاؤها. وتضمنت المشاريع التي تمت مناقشتها، عرض مشروع حافلات التردد السريع وتطوير شارع الملك عبدالله الثاني ومشروع النقل بين عمّان والسلط، وطريقة تمويلها والجدول الزمني لتنفيذ واستكمال هذه المشاريع.

وأكد المسؤولون خلال الاجتماع، الذي حضره المهندسون المعنيون بالمشاريع من الوزارات الشريكة وأمانة عمّان، ضرورة التنسيق المشترك والعمل بروح الفريق الواحد على جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع لضمان دقة وجودة العمل.

اقتصاد الناس

تواجه الولايات المتحدة أزمة ديون حادة تهدد مستقبل حفاظها على مكانة الدولة العظمى التي تتربع عليها منذ سنوات طويلة. وتجاوز رقم الدين 35 تريليون دولار لأول مرة على الإطلاق، ليواصل النمو بوتيرة قوية. كما أن خدماته تفوق مليار دولار يومياً

أزمة الدين الأميركي

35 تريليون دولار والأعباء تفوق المليار يومياً

لندن ـ **موسى مهدي**

تعد الديون والإفلاس نقطة انعطاف رئيسية في تدهور الإمبراطوريات وانحدارها عبر التاريخ الإنساني، حيث سقطت الإمبراطورية الرومانية بسبب عجزها عن دفع رواتب الجنود، وسقطت الإمبراطورية العثمانية بسبب الإفلاس والاضطرار إلى الاستدانة من بريطانيا، كما سقطت الإمبراطورية البريطانية، حينما اضطرت إلى تأجير قواعدها العسكرية للولايات المتحدة لتغطية ديونها بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

الآن يبدو أن الولايات المتحدة تسير في نفس طريق تراكم الديون التي فاقت أكثر من 35 تريليون دولار، نهاية يوليو/ تموز الماضي، للمرة الأولى على الإطلاق، أي ما يعادل 122,5% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وفق بيانات رسمية، وفاقت خدمة ديونها مليار دولار يومياً. وبلغ حجم الدين الحكومي نحو 907 مليارات دولار فقط قبل أربعة عقود فقط، وهو ما أثار السؤال، هل ستغرق الديون الضخمة الإمبراطورية الأميركية وتضعها على هاوية السقوط؟

يرى تحليل في معهد بيترسون للدراسات الاقتصادية بواشنطن، أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصحة المالية والقوة الاقتصادية، واحتفاظ أميركا بمكانة القوة العظمى، في وقت أصبحت فيه الصين قوة صاعدة تتمدد في الأسواق العالمية وتراكم الدولارات عبر فوائض الميزان التجاري مع أميركا. ولدى الصين حالياً استثمارات في سندات الخزانة الأميركية تفوق ثلاثة تريليونات دولار. وفي تحليل للاقتصادي للأميركي، كاي رايس دال، ومجموعة من الاقتصاديين في نشرة «ماركت بليس» الأميركية المتخصصة، يرى أن مشتريات الصين الضخمة من الديون الأميركية ساعدت في إبقاء أسعار الفائدة الأميركية منخفضة. لكن، كما يقول الاقتصادي نيل ماكينون من شركة «في تي بي كابيتال» في نفس النشرة، «هناك جانب سلبي». ويتابع تحليل معهد بيترسون «من المؤكد أن هذا الاعتماد على البنوك المركزية الآسيوية يشكل نقطة ضعف بالنسبة للأسواق المالية الأميركية والاقتصاد الأميركي بشكل عام». ويقول «إذا توقفت الصين عن شراء أذون الخزانة الأميركية وباعت جزءاً كبيراً من تلك الديون التي تمتلكها بالفعل، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية ويشل الاقتصاد الأميركي».

ولكن يرى اقتصاديون أنه من غير المرجح حتى الآن أن يحدث ذلك الشلل بسبب أهمية السوق الأميركي للصادرات الصينية. وعلى الرغم من هذا الاستبعاد فقد حدث شيء مماثل لبريطانيا في خمسينيات القرن الماضي، كما من المحتمل أن تجد الصين أسواقاً أخرى تعوض السوق الأميركي.

يلفت اقتصاديون غربيون إلى أن هناك تشابهاً بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الوقت الراهن من حيث العملة المهيمنة والإنفاق الضخم على الجيوش والقواعد العسكرية. وبالتالي قد تجد أميركا صعوبة في المحافظة على مكانة الدولة العظمى إذا استمرت على نهج الإنفاق عبر الاستدانة ولم تعمل على تقوية اقتصادها على المدى الطويل وبناء أساس مالي مستقر. ويبدو أن أزمة أميركا، أنها ظلت تعيش بما يتجاوز إمكاناتها المالية، وهي بالتالي تتشابه بما كانت بريطانيا عليه قبل السقوط.

وواصلت الإدارة الأميركية الإنفاق فوق ما تستطيع لفترة طويلة معتمدة على مكانة الدولار وقوة الجيش وسياسات الحظر، وابتزاز الدول التي تعارضها عبر الحظر والعقوبات، واستخدام أذرعها المالية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والأمم المتحدة ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها في إخضاع الدول لسياساتها.

وبينما يقدر حجم الاقتصاد الأميركي بنحو 28 تريليون دولار، تفوق الديون المستحقة على الحكومة 35 تريليون دولار بنهاية يوليو. وهذه الديون في طريقها للنمو أكثر خلال السنوات المقبلة، مما يقلل قدرة البلاد على الاستثمار في المجالات التي توفر فرص العمل والنمو الاقتصادي، ويضغط على الطبقة المتوسطة ويحد ليس من نموها فقط، ولكن يساهم في ضمورها التدريجي مع تركز الثروة في يد قلة من المليارديرات ويتزايد الفقر وفق تقارير غربية.

وبلغ حجم الديون الأميركية، وفق بيانات وزارة الخزانة 33,17 تريليون دولار في نهاية العام 2013 وارتفعت إلى أكثر من 35 تريليون دولار منتصف العام الجاري، ويرتفع حجم خدمة الديون الأميركية أو حجم الفوائد التي تدفعها وزارة الخزانة لحملة السندات، وذلك وفق بيانات الوزارة. ووفق التقديرات الحكومية، من المتوقع أن تنفق الحكومة 728 مليار دولار في العام الجاري 2024 لخدمة ديونها، وهو ما يمثل 16% من إيرادات الولايات المتحدة. ووفق تقرير بمعهد بيترسون للدراسات الاقتصادية «في الوقت الحالي، تنفق الولايات المتحدة ما يقرب من مليار دولار يومياً على خدمة فوائد الديون. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، ربما تنمو خدمة الدين العام إلى ما يقرب من أربعة تريليونات دولار». ويقدر المعهد أن خدمة الديون سوف تتضاعف كل عشر سنوات بعد ذلك. وبالتالي فإن الولايات المتحدة بدلاً من الاستثمار في المستقبل، ستضطرها الديون لدفع ثمن الماضي. ولذا فإن كلفة الديون ستزاحم تلقائياً الإنفاق على أولويات للدولة العظمى مثل التعليم والبنية التحتية والبحث العلمي، وهي المحركات الرئيسية للنمو والازدهار لأية دولة متقدمة. في ذات الصدد يرى تحليل بمجلة ذي إيكونوميست البريطانية نشر في 19 يوليو/ تموز 2024، أن أحد العوامل التي تؤثر على القدرة على تحمل الديون هو ما إذا كان معدل نمو الاقتصاد أكبر من سعر الفائدة (أي خدمة ديونها). وبين عامي 2008 و2019، عندما انخفضت أسعار الفائدة على الدولار إلى ما يقرب من الصفر، كان معدل نمو الاقتصاد أعلى من سعر الفائدة. وقد اتجهت تكاليف خدمة الدين بما هي حصة من الإيرادات الحكومية إلى الانخفاض إلى نحو نصف ما كانت عليه في عام 1990. وحتى مع اقتراض الحكومة المزيد، ظل الدين بما هو حصة من الناتج المحلي الإجمالي مستقراً.

ولكن ارتفاع التضخم في الفترة 2021-2023 أدى إلى ارتفاع حجم الديون المستحقة عليها، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة المستخدمة لإدارة التضخم سيكون لها أثر على الديون. ووفق تقرير «ذي إيكونوميست» ستضطر الحكومة لإنفاق 728 مليار دولار لخدمة ديونها في عام 2024، أو 16% من الإيرادات. ومع تجديد المزيد من الفواتير الحكومية بمعدلات أعلى، فإن تكلفة خدمة الديون سترتفع بشكل كبير. وما لم يتحسن معدل نمو الاقتصاد، أو تنخفض أسعار الفائدة بشكل كبير، فإن الفائدة على الدين العام سوف ترتفع حتى بدون اقتراض إضافي.

> ربما تعاني أميركا من العجز عن فرض نفوذها الاقتصادي العالمي

ويرى محللون أن خدمة الديون المتفاقمة قد تضع الحكومة الأميركية أمام خيارات صعبة، وهي إما خفض الإنفاق على الدفاع والخدمات العامة ومعاشات كبار السن والرعاية الطبية وغيرها من المزايا الاجتماعية، أو العجز عن تلبية تسديد فوائد الديون، وهو ما يعني الإفلاس الفني وخفض الائتمان الأميركي من قبل وكالات التصنيف العالمية كما جرى في سنوات ماضية. كما أن الإنفاق الدفاعي الأميركي، والانتقال إلى الطاقة المتجددة، والسياسة الصناعية، من شأنه أن يزيد من أزمة الديون تعقيداً. ويشير التحليل إلى أنه إذا أدى هذا العجز الضخم إلى جعل الدائنين متوترين، فمن الممكن أن يطالبوا بمعدل فائدة أعلى. وكان الكونغرس بطيئاً في التعامل مع أزمة العجز المالي الأميركي، ولكن في نهاية المطاف قد تجبر السوق الإدارة الأميركية على رفع الفائدة على سندات الخزانة. وحتى الآن تعتمد أميركا على مكانة الدولار في النظام المالي العالمي وعمق أسواقها المالية في جذب الاستثمارات العالمية. ولكن حتى مكانة الدولار في احتياطات البنوك المركزية تواجه انعطافات حادة بسبب استخدام الدولار بشكل متزايد كآلية في السياسة والحظر الاقتصادي.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تجدها العملات المنافسة للدولار، فإن استخدامه المكثف في السياسة الخارجية الأميركية ربما يدفع التقارب الصيني الروسي ودول مجموعة بريكس إلى نظام نقدي متعدد الأقطاب في مرحلة ما لضرب هيمنة الورقة الخضراء، ولكن كيف قد يبدو الأمر؟ يبين تحليل بالمعهد الملكي الاسباني «إلكانو» أن هناك جدلاً طويل الأمد في النظرية النقدية الدولية بين أنصار استقرار هيمنة الدولار وأولئك الذين يدعمون عالم العملة متعدد الأقطاب. وحذر مارتن وولف من صحيفة فايننشال تايمز وآخرون من المخاطر التي يفرضها عالم ما بعد الدولار ونظام نقدي دولي ثنائي القطب، حيث تقف الولايات المتحدة والصين على طرفي نقيض. وإذا تحقق هذا السيناريو الأخير، فسوف تعاني الولايات المتحدة من انحدار حاد في قدرتها على فرض نفوذها الاقتصادي العالمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب عميقة على المستوى المحلي وعلى النظام الدولي.

وكان صندوق النقد الدولي، قد أكد في يوليو الماضي، ضمن مشاورات المادة الرابعة، إنه ينبغي على الحكومة الأميركية رفع الضرائب لإبطاء الدين الفيدرالي المتزايد بما في ذلك على الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 400 ألف دولار، وهو الحد الذي وضعه الرئيس جو بايدن. وأضاف الصندوق أن من المتوقع أن تظل نسبة الدين العام الأميركي إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من توقعات ما قبل الجائحة على المدى المتوسط، لتصل إلى 109,5% بحلول عام 2029 مقارنة مع 98,7% في عام 2020.

لا يزال الاستهلاك محرّك الاقتصاد الأميركي، أرلينغتون، أغسطس 2024 (Getty)

الأولوية لسوق العمل

في مذكرة نشرها بنك الاستثمار الألماني كوميرتس بنك أمس الخميس، أشارت محللة سوق الفوركس لدى البنك انتي برافكي إلى أنه بعد صدور تقرير سوق العمل الأخير، أصبح بنك الاحتياط الفيدرالي يركز مرة أخرى بشكل أكبر على سوق العمل. وأوضحت أن هذا كان جلياً في تأكيداته مؤخراً أن التوازن بين التشغيل الكامل للعمالة والتضخم أصبح الآن أكثر توازناً، بعد أشهر من التركيز على التضخم بشكل رئيسي، ولهذا أصبح أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يركزون الآن على سوق العمل.

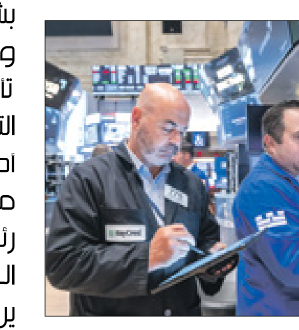

انخفاض صفقات العقارات الفاخرة في لندن

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجعت صفقات العقارات الفاخرة في العاصمة البريطانية لندن خلافاً لانتعاش أوسع نطاقاً في سوق الإسكان بالمدينة، وفق تقرير في وكالة بلومبيرغ، أمس الخميس. وانخفضت المعاملات التي تبلغ قيمتها خمسة ملايين جنيه إسترليني (6,4 ملايين دولار) أو أعلى بنسبة 19% الشهر الماضي مقارنة بالعام السابق، ووفقاً لبيانات بيت الأبحاث المتخصص LonRes، انخفضت مبيعات المنازل الفاخرة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وقال رئيس الأبحاث في LonRes، نيك غريغوري: «يستمر حجم المخزون في السوق في النمو، وفي حين أن هذا يوفر للمشترين المزيد من الخيارات، ويمكن أن يكون إيجابياً للنشاط، فمن المرجح أن يحافظ على غطاء، أي نمو في الأسعار». وأضاف «هذه المشكلات تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للعقارات التي تزيد قيمتها عن خمسة ملايين جنيه إسترليني، حيث ينمو المخزون بسرعة، وتكون تكاليف الاقتراض الأرخص أقل أهمية». وتراجعت التقييمات العقارية في المناطق البريدية الراقية بالمدينة من ذروتها التي بلغتها قبل نحو عقد من الزمن، ويرجع ذلك جزئياً إلى احتمال فرض ضرائب أكثر صرامة على الأغنياء. وتقترح حكومة المملكة المتحدة إصلاح القواعد البريطانية الخاصة بـ «غير المقيمين»، مع خطط لإلغاء المعاملة الضريبية التفضيلية للأجانب الأثرياء.

منازل بحي نوتنغ هيل غيت في لندن، 9 مايو 2024 (مايك كيمب/Getty)

عقارات الصين تواصل التراجع للشهر الرابع عشر

بنايات سكنية خالية تابعة لشركة أيفرغراند المفلسة (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينغ بوست»، أمس الخميس، إن أسعار المنازل لا تزال تعاني في جميع أنحاء الصين من الانخفاض للشهر الرابع عشر على التوالي في يوليو/تموز الماضي، في إشارة إلى أن حزمة الإنقاذ التي قدمتها السلطات الصينية لم تفعل الكثير لإنعاش المعنويات. وانخفض الاستثمار العقاري في الصين بنسبة 10,2% في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بعد أن تراجع بنسبة 10,1% في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، وذلك على الرغم من إطلاق الحكومة سلسلة من التدابير التحفيزية لتعزيز معنويات السوق. وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين، أمس، أن مبيعات العقارات حسب المساحة تراجعت بنسبة 18,6% على أساس سنوي في الفترة من يناير 2023 إلى يوليو 2024، مقارنة بالتراجع بنسبة 19% في الفترة من يناير إلى يونيو 2023. كما تراجعت عمليات البدء في مشاريع البناء الجديدة المقاسة حسب المساحة بنسبة 23,2% على أساس سنوي. وتراجعت الأموال التي جمعتها شركات التطوير العقاري الصينية بنسبة 21,3% عن العام السابق. وكثفت السلطات الصينية جهودها لدعم قطاع العقارات المتعثر، بما في ذلك خفض تكاليف الشراء وخفض أسعار الرهن العقاري.

أوكرانيا مذنبة في تخريب نورد ستريم

برلين ـ **العربي الجديد**

يتجه التحقيق في عملية تخريب خطي أنابيب الغاز الروسي نورد ستريم عام 2022 في بحر البلطيق نحو عناصر أوكرانية، مع الكشف عن مذكرة توقيف أصدرها القضاء الألماني في حق غواص محترف يشتبه بضلوعه في الهجوم مع آخرين، وفق وسائل إعلام ألمانية.

وكشفت هذا العنصرَ الجديد في القضية الغامضة التي تجري متابعتها منذ ما يقرب من عامين، وسائل إعلام ألمانية ولا سيما قناة «إي آر دي» التلفزيونية العامة وصحيفتا دي تسايت وسودويتشه تسايتونغ يوم الأربعاء الماضي. وأكد مكتب المدعي العام البولندي لوكالة فرانس برس أنه تلقى في حزيران/يونيو مذكرة توقيف أوروبية أصدرها مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني في حق أوكراني كان موجوداً في ذلك الوقت في بولندا، وتم التعريف عليه باسم فولوديمير ز. مدرب على الغوص. وكان أمام السلطات البولندية 60 يوماً للرد على الطلب الألماني وتوقيف هذا المشتبه به. إلا أن الأخير غادر بولندا مطلع تموز/يوليو عائداً إلى أوكرانيا، بحسب ما أشار إليه مكتب المدعي العام البولندي، ملقياً باللوم على السلطات الألمانية لأنها، حسب قوله، لم تدرج المشتبه به في قائمة المطلوبين، ما سمح له بالمغادرة. ورداً على طلب وكالة فرانس برس، رفض مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني، المسؤول عن أحد جوانب التحقيق في هذا الهجوم، التعليق. وفي برلين، لم يعلق نائب المتحدث باسم الحكومة، فولفغانغ بوشنر، على هذا التطور الأخير، لكنه أشار لصحافيين إلى أن القضاء الألماني عازم على مواصلة التحقيقات في عملية التخريب، أيا كان منفذوه. وأضاف: «التحقيق يجري... بغض النظر عن النتيجة»، مضيفاً أن هذا لا يغير حقيقة أن روسيا تشن حرباً ضد أوكرانيا. وأفادت وسائل الإعلام أن فولوديمير ز. كان يعيش في مكان قريب من وارسو حتى فترة قريبة، ويشتبه القضاء الألماني في ضلوعه مع غواصين أوكرانيين آخرين، عُرِّف عنهما باسم يوفين يو. وسفيتلانا يو. في تخريب خط أنابيب الغاز في أعماق بحر البلطيق. ويعتقد أن الثلاثة نقلوا المتفجرات إلى الموقع على متن المركب الشراعي «أندروميدا» الذي كشف مكتب المدعي العام الألماني عام 2023 أنه فتح تحقيقاً بشأنه.

وقال المحققون إن هذا المركب الشراعي انطلق من روستوك في ألمانيا على بحر البلطيق، ثم توقف في جزيرة دنماركية، قبل أن يتوجه إلى السويد وبولندا.

وتقول وسائل إعلام ألمانية إن مسؤولين ألمان أعربوا في جلسات خاصة عن استغرابهم لعدم تعاون بولندا في هذا التحقيق، وهو ما يثير شبهة تواطؤ محتمل ربما استفاد منه الأوكرانيون.

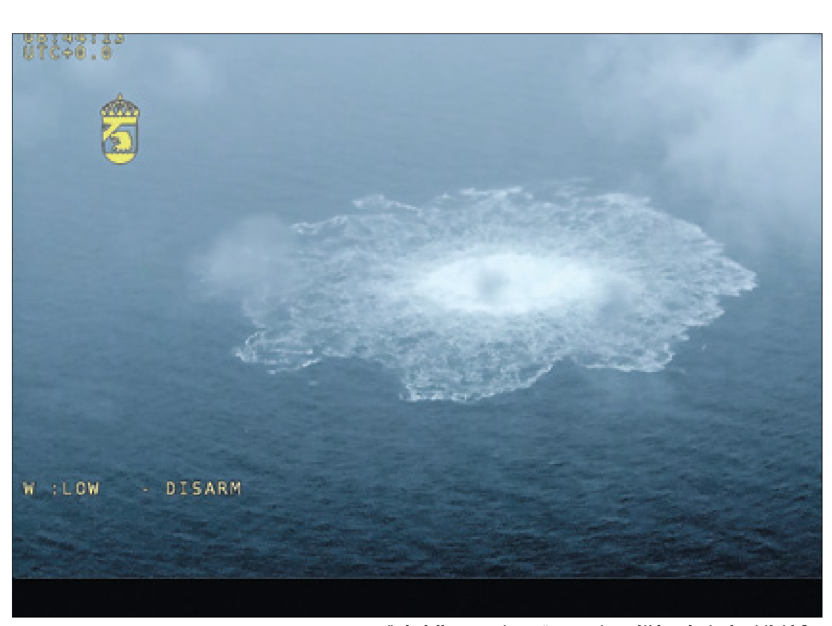

مكان انفجار خطوط أنابيب نورد ستريم في بحر البلطيق (Getty)

رؤية

إعادة الإعمار في اليمن... مرحلة بعيدة المنال

مطهر عبد العزيز العباسي

في ظل الحديث عن أهمية التوقيع على خريطة الطريق للتوافق بين أطراف الصراع اليمني في كل من صنعاء وعدن على تحقيق السلام، يبرز موضوع إعادة الإعمار بما هو قضية وطنية يجب على كل الأطراف أن يبذلوا قصارى جهودهم لتكون في صدارة الاهتمام في المرحلة القادمة، ولا شك أن الحرب العبثية التي اندلعت أواخر عام 2014، قد خلفت دماراً كبيراً شمل قطاعات البنية التحتية من طرقات وجسور وكهرباء ومياه وصرف صحي واتصالات ومطارات وموانئ، إضافة إلى قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان والمرافق العامة من مدارس ومعاهد ومستشفيات وغيرها. واضح إن إعادة الإعمار لما دمرته الحرب تحتاج إلى جهود وطنية هائلة ودعم إقليمي ودولي كبير، ونتيجة لعدم توفر وثائق ومسوحات وطنية من كل من سلطتي عدن وصنعاء تحدد تكاليف أضرار الحرب ومتطلبات إعادة الإعمار، فإنه يمكن الإشارة هنا إلى ما ورد في وثيقتين هامتين أصدرهما البنك الدولي حول تكلفة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وحجم الاستثمارات العامة والخاصة المطلوبة لإنعاش الاقتصاد حتى عام 2030، وهما كما يلي:

1- يبين تقرير البنك الدولي بعنوان «التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن: المرحلة الثالثة» لعام 2020، أن الاحتياجات الخاصة بالتعافي وإعادة الإعمار تقدر بما بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمس سنوات، علماً بأن التقرير شمل 15 مدينة رئيسية وثانوية وثمانية قطاعات فقط. وكما أوضح التقرير، فإن الاحتياجات لا تشمل الاقتصاد ككل والذي يحتاج إلى أضعاف مضاعفة من الأموال، وقد استحوذ قطاع البنية التحتية «الإسكان والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي» على قرابة 65% من إجمالي الاحتياجات الاستثمارية.

2- تشير وثيقة البنك الدولي بعنوان «نحو خطة للتعافي وإعادة الإعمار في اليمن»، عام 2017، إلى أن تقدير الاحتياجات الاستثمارية لاستعادة البنية التحتية الحيوية تبلغ حوالي 40 مليار دولار خلال المرحلة التحويلية (الانتقالية) المقدرة بخمس سنوات. كما توضح الوثيقة أن النمو التحويلي السريع لليمن حتى عام 2030، يتطلب برنامجاً للاستثمارات العامة والخاصة تبلغ 100 مليار دولار، منها 54 مليار دولار استثمارات عامة و46 مليار دولار استثمارات خاصة، وهذه المعطيات تؤكد الحاجة إلى أهمية الشراكة بين الحكومة المرتقبة لليمن الموحد والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية المقترحة حتى نهاية هذا العقد. واعتماداً على ما ورد أعلاه، فإن برنامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار يمكن أن يتضمن ثلاثة محاور:

الأول: تحسين الأوضاع الإنسانية للفئات المتضررة من الحرب من المواطنين، بمن فيهم الذين هم ضمن القطاع الخاص، وتهيئة الأوضاع لعودة النازحين إلى مناطقهم، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الطارئة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والعمل على توفير سبل العيش الكريم لهم.

الثاني: إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار في قطاعات البنية التحتية، وتحديداً، قطاع الطرقات والجسور، وقطاع الكهرباء (محطات التوليد وشبكة النقل والتوزيع) وقطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الاتصالات، والموانئ والمطارات.

الثالث: إعادة الإعمار والتأهيل في قطاعات التنمية البشرية، ويشمل قطاع التعليم (المدارس والمعاهد الفنية والجامعات)، وقطاع الصحة (المستشفيات والمراكز الصحية) في عموم المحافظات وفي الريف والحضر، التعاون الدولي لحشد الموارد.

جهود إعادة الإعمار تتطلب شراكة فاعلة مع المحيط الإقليمي والدولي من خلال أكثر من مسار:

1- التعاون الثنائي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان وغيرها، لتقديم الدعم التنموي لتمويل بعض المشاريع ذات الأولوية في قطاعات البنية التحتية (الطرقات، الكهرباء، المياه والصرف الصحي)، وفي قطاعات التنمية البشرية، ويأتي في مقدمتها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها.

2- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها. وفي هذا الإطار، يتحتم الإعداد والتحضير لمؤتمر دولي للمانحين بالشراكة مع البنك الدولي وإحدى الدول الشقيقة، السعودية مثلاً، ويشارك فيه المؤسسات الدولية والإقليمية وصناديق تمويل التنمية في الدول الشقيقة والصديقة، بهدف حشد الموارد الخارجية والمحلية لتمويل خطة التعافي وإعادة الإعمار.

3- التوجه شرقاً نحو الصين، فخلال العقدين الماضيين أصبحت الصين مصدراً مهماً ومؤثراً في تمويل برامج ومشاريع التنمية في الدول النامية، من خلال عدد من المؤسسات والمبادرات والآليات الهادفة إلى تعزيز فرص التنمية في الدول منخفضة أو متوسطة الدخل في معظم قارات العالم، ويمكن لليمن إقامة شراكة استراتيجية مع الصين لحشد الموارد وتنويع مصادره لتمويل المشاريع الاستثمارية في البلاد وخاصة في قطاعات البنية التحتية، والفرص المتاحة في هذا الجانب من خلال الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق وإلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وانضمام اليمن إلى عضوية المبادرة والبنك سيمثل نافذة مهمة للحصول على تمويلات ميسّرة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في قطاعات البنية التحتية، وسيساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عموم البلاد.

في موازاة التوافقات السياسية، يتطلب الأمر تبني برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية وتهيئة البيئة المواتية للاستثمار الوطني والأجنبي، إذ إن عملية إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي تتطلب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للاستثمار في بعض القطاعات الواعدة، مثل الطاقة الكهربائية والموانئ والمطارات والاتصالات وغيرها، وهذا يحتاج إلى توفر شروط مسبقة وضرورية لتهيئة البيئة المحفّزة للقطاع الخاص والحاضنة للاستثمار الوطني والخارجي، والتي تتطلب الاستقرار السياسي والأمني، والتنفيذ الفعال للقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار ووجود جهاز تمويل مالي ومصرفي فعّال، إضافة إلى سلامة أداء أجهزة النظام القضائي والمحاكم، وتوفر البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، وبناء قدرات الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها لرفد سوق العمل، فضلاً عن تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وسلامة أداء الأجهزة الأمنية لإنفاذ القانون وحماية المستثمرين.